



منطقة التجارة الحرة الأورو-متوسطية
وقواعد المنشأ الانتقالية الجديدة
المطبقة مع جمهورية مصر العربية



Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الإتحاد من أجل المتوسط



منطقة التجارة الحرة الأوروبية المتوسطية والجديدة قواعد المنشأ الانتقالية المطبقة على جمهورية مصر العربية

Published July 2021

(Union for the Mediterranean (UfM

Palacio de Pedralbes

Pere Duran Farell, 11

ES-08034 Barcelona, Spain

Web: <http://www.ufmsecretariat.org>

ufmsecretariat



UfMSecretariat@



union-for-the-mediterranean



ufmsecretariat@



Author: Stefan Moser

Design: Barbara Reuter

Photocredits:

Backgroundphoto on cover page and header © Stefan Moser

Photos on the pages 10, 14, 16, 17, 21, 28, 33 © IStock

تم دعم هذا المنشور من قبل التعاون الإنمائي الألماني.



Implemented by

giz Deutsche Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

تقديم وزارة التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية

انتهت جمهورية مصر العربية مؤخراً من المفاوضات الخاصة بملحق قواعد المنشأ التفصيلية الجديدة للسلع في إطار المعاهدة الإقليمية للمنشأ الأورو-متوسطي والتي صادقت عليها مصر في عام 2013. يأتي ذلك في إطار جهود وزارة الصناعة والتجارة لتبسيط قواعد المنشأ الأورو-متوسطية على الصناعة المصرية والمصدرين المصريين، حيث تضمنت تعديلات القواعد الجديدة إلغاء ازدواجية وتعدد القواعد للسلعة الواحدة للعديد من البنود السلعية وتوحيد النسب الخاصة بالمكون الأجنبي لأغلب السلع الصناعية فضلاً عن إيجاد قواعد بديلة عديدة لبعض السلع يمكن للمصنعين الاختيار فيما بينها بحسب طبيعة وهيكل صناعته.



د. نيفين جامع
وزير التجارة والصناعة

ومن المتوقع أن تحل القواعد الجديدة للمنشأ محل بروتوكولات قواعد المنشأ الملحقة باتفاقيات التجارة الحرة المطبقة مع الدول الأورو-متوسطية فور إقرار تلك الدول للتعديلات الجديدة مما يفتح آفاق جديدة لنفاذ الصادرات المصرية إلى الأسواق الأورو-متوسطية بقواعد ميسرة (الإتحاد الأوروبي- مجموعة دول أغادير- مجموعة دول الافتا- تركيا) وهي الأسواق التي تشكل في مجموعها الشريك التجاري الأول لمصر.

وكما كان ممثلي الصناعة المصرية شركاء أساسيون لنا في كافة مراحل التفاوض عن طريق استطلاع آرائهم في كافة مشاريع القواعد المقترحة لعكس مصالحهم الصناعية في الاتفاق، نقدم لهم هذا الدليل التعريفي لقواعد المنشأ الأورو-متوسطية الجديدة والذي تم تصميمه بالتعاون مع كلا من الأمانة العامة للإتحاد من أجل المتوسط والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي للتعريف بكافة القواعد الجديدة للمنشأ والإجراءات والوثائق المطلوبة بكل شفافية لضمان تطبيقها على النحو الصحيح بما يسمح للسلع المصرية أن تتمتع بالإعفاءات والمزايا المقررة بموجب الاتفاقيات التجارية.

وزير التجارة والصناعة

د. نيفين جامع

تقديم الاتحاد من أجل المتوسط

أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية القائمة بالفعل داخل المنطقة الأورومتوسطية وخارجها وسلطت الضوء على الحاجة الملحة لإعادة التفكير في لوجستيات سلاسل التوريد والتكامل التجاري والسياسات الاقتصادية بشكل عام. وفي ضوء هذه الأزمة، فإن أي "وضع طبيعي جديد"، لا يتم فيه الأخذ بعين الاعتبار أهمية التكامل التجاري والاقتصادي المعزز، لن يصمد أمام التطلعات المشروعة للشعوب على ضفتي البحر الأبيض المتوسط وخارجه.



ناصر كامل
أمين عام الاتحاد من أجل المتوسط

تعد التدفقات التجارية في منطقة الاتحاد من أجل المتوسط غير متوازنة، حيث أن معظم التجارة البينية تتركز داخل الاتحاد الأوروبي. يُترجم هذا الواقع إلى فرص ضائعة، ولكنه يعني أيضًا إمكانات هائلة لتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل التجاري في منطقة البحر الأبيض المتوسط عمومًا.

ومما لا شك فيه أن التجارة والاستثمار هما المفتاح لإطلاق العنان لإمكانات اقتصادية هائلة وإيجاد فرص عمل مستدامة في المنطقة.

هذا وقد أطلقت الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط، بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، سلسلة من التدريبات الفنية حول الموضوعات المتعلقة بالتجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتعزيز الفرص التي توفرها اتفاقيات المشاركة الأورومتوسطية للنمو الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، يسعدني أن أقدم لكم هذا الكتيب حول قواعد المنشأ والذي تم إعداده بشكل مشترك من جانب الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط، وجمهورية مصر العربية (وزارة التجارة والصناعة) والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي، مع التركيز على الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي، ودول اتفاقية أغادير، وكذلك مع جميع الأطراف الأخرى ذات الصلة في الاتفاقية الأوروبية المتوسطية المتعلقة بقواعد المنشأ. توفر قواعد المنشأ الانتقالية الجديدة إمكانية زيادة القيمة المضافة والتنوع الاقتصادي في المنطقة وتحقيق إنتاج تنافسي، والاستفادة في الوقت ذاته من الامتيازات التعريفية ذات الصلة. كما يتم تبسيط الإجراءات الإدارية لتسهيل حركة التجارة.

ستظل الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط ملتزمة بمواكبة جميع الجهود المستقبلية لتعزيز تيسير التجارة والتكامل الاقتصادي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

أمين عام الاتحاد من أجل المتوسط
ناصر كامل

7	قائمة الاختصارات
8	1. قواعد المنشأ التفضيلية
8	1.1 الشروط الأساسية للمعاملة التفضيلية
8	1.2 "المعاهدة الإقليمية لقواعد المنشأ الأورومتوسطية التفضيلية"
	1.3 منشأ المنتجات (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، الملحق الأول، المادة 2 وما بعدها) القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 2 وما بعدها)
10	1.4 المنتجات المتحصل عليها بالكامل في مصر (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، الملحق الأول، المادة 4) (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 3)
10	1.5 التحويل الكافي للمواد المستوردة (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة؛ الملحق الأول، المادة 5) (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 4)
12	1.5.1 تغيير التصنيف الجمركي (قاعدة تغيير البند الجمركي)
12	1.5.2 معايير القيمة المضافة - القيمة المضافة في آخر بلد للإنتاج
13	1.5.3 تقلبات الأسعار
14	1.6 قواعد التشغيل
15	1.7 دمج قواعد المنشأ والقيود على المدخلات الأجنبية
16	1.7.1 قيود المدخلات في قطاع الزراعة
17	1.7.2 قيود المدخلات في القطاع الصناعي
19	2. تراكم المنشأ و"الفرص الثانية" الأخرى للمطالبة بمنشأ مصري
	2.1 مبدأ التراكم والاستيعاب (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، الملحق الأول، المادة 3) (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 7)
19	2.2 التراكم الثنائي
20	2.3 التراكم القطري
20	2.4 التراكم الكامل
	2.5 "القاعدة المتبقية" في حالة التراكم (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، المادة 3 3S؛ القواعد الانتقالية، المادة 7، 2S)
23	2.6 قاعدة السماح (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة؛ الملحق الأول، المادة 5، 2S) (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 5)
23	
26	3. القواعد ذات التأثير غير المباشر على حالة المنشأ ومنح التفضيلات
	3.1 العمليات غير الكافية (الحد الأدنى من العمليات) (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة؛ الملحق الأول، المادة 6) (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 6)
26	3.2 مبدأ الإقليمية (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة؛ الملحق الأول، المادة 11) والمعالجة الخارجية (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 13)
26	
27	3.3 النقل المباشر
	3.3.1 النقل المباشر بموجب الاتفاقية الأوروبية المتوسطة القديمة
27	(الاتفاقية الأوروبية المتوسطة؛ الملحق الأول، المادة 12)
27	3.3.2 قاعدة النقل بموجب القواعد الانتقالية الجديدة (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 14)
27	
28	3.4 استرداد الرسوم الجمركية
28	3.4.1 إعادة رسوم الاستيراد (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة؛ الملحق الأول، المادتان 14 و35)

28	3.4.2	رد الرسوم بموجب القواعد الانتقالية (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 16)
	3.5	الفصل المحاسبي (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، الملحق الأول، المادة 20)
28		(القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 12)
30	4.	التنفيذ، والإجراءات والمتطلبات الإدارية
	4.1	الحصول على إثبات المنشأ (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، الملحق الأول، المادة 15 وما يليها) (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 17 وما يليها)
30	4.1.1	شهادة المنشأ أو شهادة الحركة EUR.1 (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة؛ الملحق أ، المادة 16 والملحق IIIA) (القواعد الانتقالية، الملحق A، المادة 17)
31	4.1.2	شهادة المنشأ الأوروبية المتوسطة (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، الملحق الأول، المادة 16 والملحق الثالث IIIB)
31	4.2	رفع الإجراءات الإلكترونية (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 17، الفقرة 3 و4)
31	4.3	إقرار الموردين (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 29)
	4.4	السلطات المختصة والتعاون (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، الملحق الأول، المادة 31 وما يليها)
32	4.5	الحصول على إثبات منشأ آخر (الإقرار الذاتي) (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة؛ الملحق الأول، المادة 21)
32	4.6	المصدرون المعتمدون (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، الملحق الأول، المادة 22)
32	4.7	المبالغ معبر عنها باليورو (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، الملحق الأول، المادة 30)
33	4.8	الأخطاء، والتناقضات، والحذف (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة؛ الملحق الأول، المادة 29)
33	4.9	الصلاحيحة والحفظ (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، الملحق الأول، المادة 23)
33		(القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادتان 23 و31، الفقرة 4)
34	5.	المؤسسات
34	5.1	الوحدة الفنية بأكادير (ATU)
34	5.2	مؤسسات مفيدة في الخارج
35	5.2.1	قاعدة بيانات الوصول إلى الأسواق في الاتحاد الأوروبي
36	5.2.2	بوابة المعلومات والترويج للاستيراد الهولندية
36	5.2.3	كشوريات الاتحاد الأوروبي
37	5.2.4	مركز التجارة الدولية (ITC)، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الجمارك العالمية
38	5.2.5	منظمة الجمارك العالمية
39	5.2.6	غرف الصناعة والتجارة بالخارج
40	6.	مزيد من المساعدة والتوجيه
40	6.1	معلومات المنشأ الملزمة (BOI)
40	6.2	معلومات التعريفية الملزمة الإلكترونية (EBTI)
40	6.2.1	جمارك مصر
41	6.2.2	سلطات الجمارك في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

قائمة الاختصارات

اتفاقية شراكة	AA
اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية	AfCFTA
اتفاقية قواعد المنشأ (WTO)	AROO
معلومات المنشأ الملزمة	BOI
شهادة المنشأ	CO
السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا	COMESA
شهادة المنشأ الإلكترونية	eCO
منطقة التجارة الحرة الأوروبية (آيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج، وسويسرا)	EFTA
الاتحاد الأوروبي (أو يستخدم بشكل مرادف EC - المجتمع الأوروبي)	EU
اتفاقية التجارة الحرة	FTA
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	GAFTA
الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لعام 1948، وأدرجت بعد ذلك في اتفاقية مراكش لعام 1994	GATT
نظام الأفضليات المعمم (لصالح البلدان النامية)	GSP
النظام المنسق (النظام المنسق لوصف السلع وترميزها)	HS
الدولة الأولى بالرعاية	MFN
النافذة الواحدة الوطنية	NSW
الحواجز غير الجمركية (للتجارة)	NTBs
المعاهدة الأوروبية المتوسطة (بشأن قواعد المنشأ)	PEMC
المجتمعات الاقتصادية الإقليمية	RECs
المصدر المسجل (نظام الأفضليات المعمم بالاتحاد الأوروبي)	REX
قواعد المنشأ	ROO
القواعد الانتقالية - تشير إلى تعديل بروتوكول الاتحاد الأوروبي ومصر 4 AA بشأن قواعد المنشأ، الملحق أ - قواعد المنشأ البديلة القابلة للتطبيق، على النحو الوارد في اقتراح مفوضية الاتحاد الأوروبي (2020/391 COM) المؤرخ 24 أغسطس 2020	TR
منظمة الجمارك العالمية (رسميًا مجلس التعاون الجمركي، مجلس التعاون الجمركي)	WCO
منظمة التجارة العالمية	WTO

إخلاء المسؤولية وإخلاء المسؤولية العام الخاصان بالاتحاد من أجل المتوسط/المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي@- لا يتمتع هذا الكتيب بوضع قانوني، وهدفه تعليمي بحت.

1. قواعد المنشأ التفضيلية

1.1 الشروط الأساسية للمعاملة التفضيلية

من المهم بشكل خاص للمشغلين الاقتصاديين التحقق في البداية، مما إذا كانت منتجاتهم أو المنتجات ذات مشمولة بقوائم الامتياز (المعاملة التفضيلية) التي تم التفاوض عليها في اتفاقية التجارة الحرة المعنية (أو في حالة الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، تسمى أيضًا "اتفاقية الشراكة")، وما معدل التعريف الذي تم الاتفاق عليه. اتفاقية التجارة الحرة لا تعني دائمًا أن كل التجارة حرة.

بشكل أساسي، يجب استيفاء أربعة شروط للاستفادة من المعاملة التفضيلية:

- يجب أن يكون منشأ البضائع في بلد شريك في الاتفاقية الثنائية أو الإقليمية وفقًا لقواعد المنشأ ذات الصلة.
- يجب تقديم دليل ساري على إثبات المنشأ. في حالة قواعد المنشأ الانتقالية الجديدة، فهذه تسمى شهادة الحركة EUR.1،
- أو إعلان المنشأ. بالإضافة إلى ذلك، تسمح قواعد المنشأ الانتقالية بإقرارات الموردين في ظل ظروف معينة.
- يجب أن يمثل شريك التجارة الحرة لسلسلة من الالتزامات الإدارية، أي إصدار الشهادات ذات الصلة ومنح المساعدة الإدارية المتبادلة في حالات التحقق اللاحق من إثباتات المنشأ.
- استيفاء قاعدة عدم التغيير في ظل قواعد المنشأ الانتقالية الجديدة.

1.2 "المعاهدة الإقليمية لقواعد المنشأ الأورومتوسطية التفضيلية"

فيما يتعلق بقواعد المنشأ، فإن الاتفاقيات ذات الصلة بالاتحاد الأوروبي، فضلًا عن الاتفاقيات الأخرى مثل اتفاقية أغادير واتفاقية دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية مع تركيا، تحتوي فقط على مادة في الجزء الرئيسي من الاتفاقية تشير إلى ملحق، أو إضافة،

أو بروتوكول لقواعد المنشأ المعمول بها. عادةً ما ينص عنوان الملحق الأصلي أو البروتوكول على تعريف مفهوم مفهوم "المنتجات ذات المنشأ وأساليب التعاون الإداري".

"الاتفاقية الإقليمية لقواعد المنشأ التفضيلية الأوروبية المتوسطة (PEMC)" تحتوي على قواعد المنشأ المطبقة في سياق اتفاقيات الشركاء الأوروبية والمتوسطة، من الاتحاد الأوروبي، ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة؛ مصر، والأردن، وتونس، والمغرب، وأوكرانيا، وأطراف ميثاق الاستقرار والتشارك، وغيرها، في وثيقة قانونية واحدة. الأهم من ذلك، أن المعاهدة الإقليمية للمنشأ الأورو-متوسطي ليست اتفاقية تجارية قائمة بذاتها، ولكنها تطبق فقط قواعد منشأ موحدة. لا تنطبق إلا على تلك البلدان، على أن تكون الدولة المصدرة قد أبرمت اتفاقية تجارة حرة مع أحد الشركاء.

وقع الاتحاد الأوروبي ومصر الاتفاقية المذكورة في 15 يونيو 2011 و9 أكتوبر 2013، على التوالي، وأودعا صك قبولهما لدى جهة الإيداع للاتفاقية في 26 مارس 2012 و23 أبريل 2014، على التوالي. ونتيجة لذلك، وفي تطبيق المادة 10 (2)، دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي ومصر في 1 مايو 2012 وفي 1 يونيو 2014 على التوالي. ومع ذلك، كانت ملاحق الاتفاقيات ومرفقاتها خاضعة لمزيد من المفاوضات التي انتهت عام 2020.

1. قواعد المنشأ التفضيلية

لا شك أن قواعد منشأ المعاهدة الأوروبية المتوسطة كما تم تقديمها في عام 2015 قد تم اعتبارها أنها قديمة، وبينما حاولت أثناء إدخال التراكم تعزيز التكامل الإقليمي، فكان لا مفر من مراجعة قواعد المنشأ نفسها. وقد أبرزت وتيرة العولمة السريعة وتطور سلاسل القيمة العالمية وأنماط التصنيع الحاجة إلى مراجعة قواعد المنشأ. اختتمت المفاوضات حول المعاهدة الأوروبية المتوسطة المحدثه في أوائل عام 2020. ولتجنب وجود فجوة في اعتماد الاتفاقية الجديدة، ووافقت الأطراف الأوروبية المتوسطة على تعجيل تطبيق **مجموعة جديدة من قواعد المنشأ**. ويتمثل الحل في تعديل قواعد المنشأ ثنائيًا في كل اتفاقية من خلال ما يسمى "البروتوكولات الانتقالية لقواعد المنشأ" (يشار إليها فيما بعد أيضًا باسم "**القواعد الانتقالية**" أو "**TR**"). يمكن تطبيق القواعد الانتقالية، بمجرد اعتمادها، تبادليًا مع قواعد المنشأ الحالية في الاتفاقية الأوروبية المتوسطة. وبالتالي، في المستقبل القريب، يجب على المصدرين المصريين التكيف مع هذه المجموعة الجديدة من قواعد المنشأ. يمكن إبراز تفاصيل المجموعات المختلفة فيما يلي. ويمكن توقع أن قواعد المنشأ الجديدة سوف تسهل الأحكام العامة لقواعد المنشأ، وأيضًا قواعد المنشأ التفصيلية الخاصة بالمنتج.

ملحوظة:



يركز هذا الكتيب على قواعد المنشأ الانتقالية الجديدة التي من المتوقع أن يتم تنفيذها اعتبارًا من سبتمبر 2021 مع معظم أعضاء المعاهدة الأوروبية المتوسطة. سيقوم الاتحاد الأوروبي بنشر المعلومات ذات الصلة بشكل دوري. تظل الاتفاقية الأوروبية المتوسطة سارية المفعول كبديل ولكن يجب استخدامها للبلدان التي لم تطبق بعد التعديلات الأخيرة. بشكل عام، حيثما أمكن، يتم تشجيع المصدرين بشدة على استخدام قواعد المنشأ الانتقالية كلما أمكن ذلك.

1.3 منشأ المنتجات (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، الملحق الأول، المادة 2 وما بعدها) (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 2 وما بعدها)

يمكن الحصول على المنتجات بطرق مختلفة وستضمن قواعد المنشأ من أن المنتجات التي تغطيها اتفاقية التجارة الحرة أو المنطقة المعنية فقط هي التي ستمنح أيضًا معاملة تفضيلية. يوجد بشكل أساسي اثنان من معايير المنشأ التي تنطبق على "السلع" / "المنتجات":

- المنتجات التي "تم الحصول عليها بالكامل"، تم الحصول عليها حَقًا حصريًا في مصر.
- القواعد التي "تمت معالجتها وتشغيلها بشكل كافٍ" المطبقة على المنتجات التي تم الحصول عليها في مصر، والتي تتضمن مواد من دول أخرى (غير الأعضاء) أيضًا.

1.4 المنتجات المتحصل عليها بالكامل في مصر (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، الملحق الأول، المادة 4) (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 3)

عادة ما توجد المنتجات التي تم الحصول عليها بالكامل في الزراعة، وصيد الأسماك، والتعدين. في مجال التصنيع، تؤدي بعض الظروف الاستثنائية والتفكير العملي إلى تعميم قاعدة المواد التي تم الحصول عليها بالكامل على حالة النفايات والخردة.

تغير القواعد الانتقالية بشكل طفيف تعريف مصطلح "السفينة"، مما يقلل من متطلبات اعتبار السفينة مصرية من حيث قواعد المنشأ بالنسبة للأسماك التي يتم صيدها في المياه الدولية. الأهم من ذلك، تم إسقاط "متطلبات الطاقم". إضافة إلى ذلك، تضيف القواعد الانتقالية تعريفًا جديدًا لعبارة "تم الحصول عليها بالكامل" لمنتجات "تربية الأحياء المائية" المزارع السمكية، مع تحديد أن منتجات الاستزراع المائي تنشأ من المكان الذي تولد أو تربى فيه الأسماك، والقشريات، والرخويات، واللافقاريات المائية الأخرى من البيض، أو اليرقات، أو الفرخ الصغير، أو الإصبعيات.

تغير القاعدة الجديدة الطريقة التي يمكن أن تعمل بها المزارع السمكية. بموجب الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، يجب الحصول على أي أسماك، أو كائنات بحرية أخرى بالكامل، بمعنى أنها وُلدت وترعرعت هناك. ومع ذلك، تضيف القاعدة في القواعد الانتقالية أن عبارة "وتربى هناك من البيض، أو الفرخ الصغير، أو اليرقات، أو الإصبعيات" تضيف خيارًا مهمًا وتتوافق مع الممارسات التجارية.



أمثلة:



يعتمد منشأ الأسماك كثيرًا على مكان اصطيادها ومن الذي يصطادها. تعتبر جميع الأسماك التي يتم الحصول عليها داخل المياه الإقليمية لمصر (12 ميلًا بحريًا) على أنها تم الحصول عليها بالكامل في مصر، بصرف النظر عن أصل سفينة الصيد. ومع ذلك، خارج تلك الأميال البحرية الاثني عشر، تبدأ المياه الدولية (بغض النظر عن المنطقة الاقتصادية الخالصة)، ويُعزى المنشأ إلى قدرة السفينة التي اصطادت الأسماك. بالنسبة للسفينة المصرية، للمطالبة بمنشأ الأسماك التي يتم صيدها في المياه الدولية، يجب أن تستوفي عدة شروط: يجب أن تكون السفينة مسجلة في مصر، وتبحر تحت علم مصر، وتفي بمتطلبات الملكية (ملكية مصرية بنسبة 50% على الأقل).

بالنسبة للأسماك المستزرعة، فإن القاعدة على وشك التغيير مع القواعد الانتقالية: تعد مصر من أكبر منتجي الأسماك المستزرعة، مثل البلطي، وهي المصدر الرئيسي لإنتاج الأسماك في مصر. بينما قامت مصر ببناء مفرخ خاص بها للأسماك والروبيان، ستعطي قواعد المنشأ الجديدة أيضًا خيارًا إضافيًا لاستيراد البيض، أو اليرقات، أو الزريعة، أو الإصبعيات، وتربية الأسماك في مصر، مع الاستمرار في الحصول على منشأ تفضيلي مصري. يفتح هذا على سبيل المثال الباب أمام خيارات تنويع المنتجات، حيث قد يفكر المزارعون في أنواع الأسماك الأخرى لإنتاجها. إن القدرة على شراء الإصبعيات من أي مصدر يتوافق مع الممارسات التجارية لتعزيز المحصول من الاستزراع، مقارنة بتربية الأسماك من بيضها. تنطبق هذه القاعدة على الأراضي المصرية فقط، بينما بالنسبة للمزارع التي تقع في المياه الدولية، فإن الموقف الأول الموصوف أعلاه ينطبق.

1.5 التحويل الكافي للمواد المستوردة (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة؛ الملحق الأول، المادة 5) (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 4)

تحتوي قواعد قائمة المعاهدة الأوروبية المتوسطة على العديد من قواعد المنشأ المختلفة اعتمادًا على تصنيف المنتج المعني. يُطلق عليها "القواعد التفصيلية للمنتج" (PSR). تحدد قواعد المنشأ الأوروبية (المعاهدة الأوروبية المتوسطة والقواعد الانتقالية) بالضبط، نوع التحويل الذي يجب أن يحدث للمادة المستوردة بحيث يمكن اعتبار المنتج المصدر على أنه منشأ في بلد الإنتاج. عادة ما يتم التعبير عن التحويل الأساسي أو تعريفه بواحد أو مجموعة من الظروف المختلفة.

1.5.1 تغيير التصنيف الجمركي (قاعدة تغيير البند الجمركي)

ملحوظة:



الاتفاقية الدولية بشأن النظام المنسق لوصف السلع وترميزها، التي يشار إليها عمومًا باسم "النظام المنسق" أو ببساطة "HS"، هي تسمية متعددة الأغراض مطبقة دوليًا تتعلق بتصنيف السلع في التجارة وطورها منظمة الجمارك العالمية (WCO).

يتطلب تغيير البند الجمركي تصنيف مادة البلد الثالث، التي تم استيرادها إلى مصر قبل الإنتاج، في بند جمركي مختلف عن السلعة النهائية من خلال عملية التصنيع. تسمى هذه القواعد "قواعد تحويل التعريف" أو يشار إليها ببساطة باسم "تغيير في عنوان التعريف".

أمثلة على قواعد تصنيف التعريف:

- "تصنع من مواد من أي فصل، باستثناء فصل المنتج"؛
- "تصنع من مواد من أي بند البند، باستثناء البند الخاص بالمنتج"؛
- "تصنع من مواد من أي بند"؛
- "تصنع من مواد من أي بند ما عدا البند الخاص بالمنتج والبند 8522"؛
- "تصنع من مواد من أي بند فرعي عدا البند الفرعي الخاص بالمنتج"




كما توضح هذه الأمثلة، فإن قراءة قاعدة المنشأ أمر بالغ الأهمية، فهي تتطلب من المواد المستوردة تغيير التصنيف الذي يمكن أن يكون على مستوى الفصل، أو البند، أو البند الفرعي.

القواعد الانتقالية لا تغير المفهوم الرئيسي لقواعد تغيير التعريف، ولكن الأهم من ذلك، أن القواعد الانتقالية تهدف بالفعل إلى **تقليل القيود الإضافية**، المرتبطة بقاعدة تغيير التعريف الجمركية.

يتم إعطاء بعض الأمثلة ضمن "1-7 مزيج من قواعد المنشأ وقيود المدخلات" هنا.

1.5.2 معايير القيمة المضافة - القيمة المضافة في آخر بلد للإنتاج

في المعاهدة الأوروبية المتوسطة القديمة والقواعد الانتقالية الجديدة، يتم تحديد القيمة المضافة في النسبة المئوية التي تخص **الحد الأقصى لمحتوى مواد الدولة الثالثة** المسموح به. ومن ثم، يحتاج المشغل إلى عكس العملية الحسابية بين المواد الأصلية والمواد غير الأصلية المستخدمة وسعر تسليم المصنع للمنتج النهائي. وهكذا، ينص الحكم على ما يلي:

 التصنيع الذي لا تتجاوز فيه قيمة جميع المواد المستخدمة **40% من سعر المنتج تسليم باب المصنع**

يتطلب ذلك، عندما يكون سعر بيع المصنع (100%)، أن يكون الجزء غير مكتسب المنشأ 40% فقط من سعر البيع هذا. على العكس من ذلك، سيحتاج المنتج المصري إلى أن يضيف، في العمالة، التكاليف العامة، والمواد المصرية، والفوائد، على الأقل 60%. يتم العثور على حدود القيمة هذه عادةً في قواعد المنشأ بالمعاهدة الأوروبية المتوسطة.

مع دخول **القواعد الانتقالية** الجديدة حيز التنفيذ، يتم تحرير معايير القيمة المضافة وتتطلب **قاعدة القيمة المضافة بنسبة 50%**. كنهج عام في القواعد الانتقالية الجديدة، لا توجد قيمة مضافة أعلى من 50% مطلوبة في قواعد القائمة بأكملها، وهو تقدم عظيم.

عادة، يتم تقييم المواد التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية بسعر الشراء. يتم احتساب المواد المستوردة بقيمتها الجمركية (أو قيمة الصفقة) وقت الاستيراد. بالنسبة للمنتجات ذات المصدر المحلي، يُعد السعر المدفوع وفقاً للفاتورة. لبيع المنتجات، تركز قواعد المنشأ بالمعاهدة الأوروبية المتوسطة وكذلك القواعد الانتقالية على **سعر بيع المصنع للمنتج**.

النهج الجديد في القواعد الانتقالية كبير وينبغي أن يوفر فرصاً مفيدة لقطاعات التصنيع المصرية لتكون قادرة على الامتثال لقواعد المنشأ الانتقالية الجديدة. أيضاً في هذه الحالة، يتم تعداد بعض الأمثلة ضمن "1-7 مزيج من قواعد المنشأ وقيود المدخلات" هنا.

1.5.3 تقلبات الأسعار

قد تواجه قواعد القيمة المضافة مشكلات تتعلق بتقلب أسعار المدخلات أو تقلبات العملة، وتخضع أسعار البيع لسياسات التسعير الخاصة بالشركة. بصفة عامة لم يتوفر لدى قواعد المنشأ المعاهدة الأوروبية المتوسطة القديمة قاعدة للنظر في تقلبات العملة والأسعار خلال فترة معينة. نظراً لأنه يجب تحديد أصل المنتج في كل شحنة، يجب تكرار العملية الحسابية في كل مرة.

على عكس المعاهدة الأوروبية المتوسطة القديمة، تتميز القواعد الانتقالية الجديدة في المادة 4 بخيار جديد يسمح

بإجراء حساب القيم على أساس متوسط، عادة ليتم تطبيقها طوال السنة المالية. يسمح هذا الحساب للمنتجين والمصدرين بحساب محتوى المنشأ بمتوسط قيم المدخلات وأسعار البيع. وذلك ليس فقط سهل الاستخدام ولكنه يعطي للمصدرين تحديداً أكثر قابلية للتنبؤ بالمصدر. في ظل ظروف خاصة، قد يختار المصدرون تغيير الأساس لمثل هذا الحساب بالفعل بعد ثلاثة أشهر بدلاً من السنة المالية.

1.6 قواعد التشغيل

تحدد قواعد التشغيل أو المعالجة المنشأ بشكل مباشر من خلال طلب عمليات أو إجراءات محددة ليتم تنفيذها. على سبيل المثال، في قطاع المنسوجات والملابس (الفصول 50 إلى 63 من النظام المنسق)، تم تطوير المعاهدة الأوروبية المتوسطة وفقاً لذلك، حيثما كانت العمليات المحددة مطلوبة. لم يعد الاتحاد الأوروبي ينص على المواد التي يجب استخدامها، ولكن عمليات التشغيل المطلوبة، على سبيل المثال، "نسيج أو حياكة مصحوبة بالتصميم (بما في ذلك القص)". لا تغير القواعد الانتقالية النهج العام في هذا القطاع المحدد ولكنها تقدم مجموعة أكبر من قواعد المعالجة.

يمكن أن تصبح القواعد تقنية للغاية وتتطلب على سبيل المثال معرفة بصناعة المنسوجات. قد تتطلب القواعد على سبيل المثال "غزل ألياف طبيعية و/أو من صنع الإنسان أو إخراج خيوط من خيوط صناعية، في كل حالة مصحوبة بحياكة (محبوكة لتشكيل المنتجات)". تريد هذه الصيغة تجنب استخدام القواعد المستندة إلى النظام المنسق، حيث توجد مكونات المنسوجات في العديد من الفصول اعتماداً على المادة (الحريز، الصوف، القطن، من صنع الإنسان، إلخ).



يمكن أن يكون لقواعد المعالجة مزايا كبيرة:

- فهي توفر مباشرة تحويلًا كبيرًا. باستخدام المصطلحات الفنية، يسهل فهم قواعد المنشأ التي تنص على عمليات معينة، وبالتالي فإن منتج الملابس سيعرف بالضبط ما يتضمنه "النسيج" و"التصميم" لمنح حالة المنشأ.
- إنها تتجنب تلقائيًا الوقوع في شرك الحد الأدنى من العمليات. وبالتالي، فإن المنتج الذي يتبع قاعدة المعالجة، يكون له منشأ مباشر، ويتجاوز أيضًا الحد الأدنى من العمليات تلقائيًا.
- تحتوي قواعد المنشأ بالمعاهدة الأوروبية المتوسطة القديمة أيضًا على معايير معالجة، على سبيل المثال لفصل النظام المنسق 15 (الزيوت النباتية) و27 (الزيت الخام والبنزين)، حيث يكون هناك العديد من العمليات الفيزيائية التي توضح المنشأ، أي التكدير، أو التجزئة، أو التكسير.

القواعد الانتقالية الجديدة ستدخل قواعد تشغيل محددة في قطاع المواد الكيميائية (فصول النظام المنسق بداية من 28 حتى 39، مع استثناءات طفيفة). بالنسبة للصناعات في هذا القطاع، فإن مثل هذه القواعد أسهل في التطبيق، حيث يمكن للمهندسين الكيميائيين تطبيق قواعد المنشأ التي تتوافق مع تخصصهم ومجال معرفتهم، وبالتالي تأكيد عملية التصنيع بشكل مباشر عند التقدم بطلب للحصول على منشأ مصري. ترد القواعد الجديدة في الملاحظة 9 المدرجة حديثًا في المرفق الأول (ملاحظات تمهيدية للقائمة في الملحق الثاني) وتغطي ما يلي:

- فقط للفصل 30: مزارع الخلايا
- التخمير
- التفاعل الكيميائي
- خليط متعمد من كيماويات (مع تقييد مجرد بخصوص التخفيف).
- تغيير متعمد في حجم الجسيمات
- تنقية المواد الكيميائية
- المواد القياسية
- فصل الأيزومير

1.7 دمج قواعد المنشأ والقيود على المدخلات الأجنبية

القيود المتعلقة بتغيير التعريف الجمركية أو قواعد التشغيل شائعة أيضًا بموجب الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، إلى حد أقل الآن في القواعد الانتقالية، أي ربط التغيير في عنوان التعريف أو قاعدة التشغيل بحدود القيمة المضافة. في بعض الأحيان، تحدد قواعد المنشأ أيضًا قيودًا أخرى على مدخلات البلد الثالث. علاوة على ذلك، تطلب المعاهدة الأوروبية المتوسطة في بعض الفصول ليس فقط تغيير البند الجمركي، ولكن أيضًا الوفاء بقواعد إضافية، مثل قاعدة المعالجة أو معيار القيمة المضافة.

وبالتالي، فإن التغيير في البند الجمركي أو عملية التشغيل وحدها لا يكفي لمنح المنشأ، ويتم وضع قيود أخرى للتأكد من أن المكونات الأساسية للمنتج، أي الأسماك، أو السكر، أو القمح، أو النسيج، أو الغزل لها منشأ بالفعل. مصدره (أي تم الحصول عليه بالكامل) أو قيد المزيد من المعالجة. ثم يدفع ذلك المنتجين نحو استخدام المزيد من المدخلات المحلية أو إجراء المزيد من العمليات.

1.7.1 قيود المدخلات في قطاع الزراعة

يوجد العديد من القيود في القطاع الزراعي. بالمقارنة مع الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، تحاول القواعد الانتقالية التبسيط أو إعطاء بعض البدائل المنطقية. بموجب الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، تم التعبير عن حدود المواد غير الأصلية التي يمكن استخدامها بالقيمة فقط. يتم التعبير عن الحدود الجديدة في القواعد الانتقالية بالوزن لتجنب تقلب الأسعار وتقلبات العملة (على سبيل المثال، الفصول السابقة بالنظام المنسق 19 و20 والفصول 2105 و2106 بالنظام المنسق) مع حذف حد معين للسكر (على سبيل المثال، فصل 8 أو 2202 بالنظام المنسق). رفعت مجموعة قواعد القواعد الانتقالية حد الوزن للمدخلات الأجنبية (من 20% إلى 40%) وإمكانية استخدام بعض البنود خيارًا بديلًا للحدود معبرًا عنها بالقيمة أو الوزن. فصول النظام المنسق والعناوين المعنية بالتغيير هي على وجه الخصوص: ex-1302 بالنظام المنسق، 1704 بالنظام المنسق (الوزن أو القيمة للقاعدة البديلة)، الفصل 18 بالنظام المنسق (1806: وزن أو قيمة القاعدة البديلة)، 1901 بالنظام المنسق. تحتوي المنتجات الزراعية الأخرى (مثل الزيوت النباتية، والمكسرات، والتبغ) على قواعد أكثر مرونة تتماشى مع الواقع الاقتصادي خاصة بالنسبة للفصول 14، 15، 20 بالنظام المنسق (بما في ذلك عنوان 2008)، 23، 24. تحقق مجموعة القواعد البديلة التوازن بين المصادر الإقليمية والعالمية مثل الفصلين 9 و12. كما تم تبسيط القواعد (تقليل الاستثناءات) في الفصول 4، 5، 6، 8، و11 بالنظام المنسق وكذلك الفصل السابق 13.

وأخيرًا يمكن العثور هنا على إحدى أكثر قواعد المنشأ تقييدًا في القطاع الزراعي:

العنوان	وصف المنتج	المعالجة، أو عمليات التشغيل، التي تتم على المواد التي ليس لها صفة المنشأ لإكساب المنشأ
الفصل السادس عشر	محضرات اللحوم، أو الأسماك، أو القشريات، أو الرخويات، أو اللافقاريات المائية الأخرى أو الأسماك، أو القشريات، أو الرخويات، أو اللافقاريات المائية الأخرى	تصنيع يتم فيه الحصول بالكامل على جميع المواد المستخدمة من الفصول 2، و3، و16.



1.7.2 قيود المدخلات في القطاع الصناعي

في القطاع الصناعي، يمثل قطاع المنسوجات والملابس (الفصول 50 - 63) أهم القيود في القطاع الصناعي. قد يكون المثال الكلاسيكي للقيود على سبيل المثال القاعدة الخاصة بأقمشة نسيج معينة في قواعد المنشأ بالاتفاقية الأوروبية المتوسطة، ونصها كالتالي:

الطباعة مصحوبة بعمليتين تحضيريتين أو تجهيزيتين على الأقل (التلميع، والتبييض، والمرسرة، وضبط الحرارة، والرفع، والصقل، ومعالجة مقاومة الانكماش، والتشطيب الدائم، وإزالة التشريب، والتشريب، والإصلاح، والتخمير)، بشرط ألا تتجاوز قيمة القماش غير المطبوع المستخدم 47.5% من المنتج تسليم باب المصنع."

في هذه القاعدة، تعد الطباعة قاعدة المعالجة الرئيسية، بالإضافة إلى عمليتين إضافيتين، ويجب إجراؤها في مصر لمنح المنشأ. لكن هذا لا يكفي، فالقاعدة تجمع بين قيود إضافية، تشير إلى النسيج غير المطبوع المستخدم التابع للبلد الثالث. يجب أن يكون النسيج المستورد أقل من 47.5% من قيمة المنتج المصري النهائي أي أن عمليات الطباعة والتشطيب يجب أن تحقق 52.5% من القيمة المضافة في مصر. ومن الجدير بالذكر أنه مع القواعد الانتقالية، تصبح "الطباعة" قاعدة معالجة تشغيل قائمة بذاتها، وهي خطوة كبيرة إلى الأمام. وبالتالي، حيثما كان ذلك متاحًا، لا تتطلب قاعدة الطباعة المزيد من متطلبات القيمة الإضافية. من خلال أحد الهوامش، تظل العمليات التحضيرية والتجهيزية كشرط إضافي. كما ذكرنا باختصار، كانت قواعد المنشأ لقطاع الآلات مقيّدة بشدة. بينما كانت قواعد المنشأ والحدود تنبع من التخطيط الأوروبي القديم لقواعد المنشأ (في السبعينيات)، لم تتم مواءمتها مطلقًا. وأخيرًا، تتخذ القواعد الانتقالية خطوة كبيرة نحو مزيد من المرونة. تمت مراجعة جميع قواعد القيمة المضافة مرة أخرى، ويبلغ حد المدخلات المحلية الآن 50% على الأقل.



على سبيل المثال، قواعد القائمة من فصول الآلات للمقارنة:

عنوان النظام المنسق	وصف المنتج	عملية التشغيل (العمل أو التشغيل، الذي يتم على مواد غير ذات منشأ، والذي يمنح حالة المنشأ)	(1)	(2)	(3)	(4)
الاتفاقية الأوروبية المتوسطة:						
الفصل السابق رقم 85	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها؛ ومسجلات الصوت وأجهزة إعادة إنتاج الصور وأجهزة إعادة التليفزيونية وأجهزة إعادة إنتاجها، وأجزائها وملحقاتها؛ ما عدا: [.....]	التصنيع: - تصنع من مواد من أي بند، باستثناء بند المنتج، و - لا تتجاوز قيمة جميع المواد المستخدمة 40% سعر المنتج تسليم باب المصنع	تصنيع لا تتجاوز فيه قيمة جميع المواد المستخدمة 30% من سعر المنتج تسليم باب المصنع			
القواعد الانتقالية:						
الفصل السابق رقم 85	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها؛ ومسجلات الصوت وأجهزة إعادة إنتاج الصور وأجهزة إعادة التليفزيونية وأجهزة إعادة إنتاجها، وأجزائها وملحقاتها؛ ما عدا: [.....]	تصنع من مواد من أي بند باستثناء تلك الخاصة بالمنتج، أو لا تتجاوز قيمة جميع المواد المستخدمة 50% من سعر المنتج تسليم باب المصنع				

تم اتخاذ عدة خطوات أخرى للحد من القيود في القواعد الانتقالية. نظرًا لأن القواعد أصبحت قواعد منشأ عادية، فمن المهم ذكر بعضها فيما بعد:

بموجب الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، يحتوي عدد من قواعد الفصل على شرط مزدوج للمنتج (على غرار المثال أعلاه، مما يعني قاعدة تغيير التعريف بالإضافة إلى القيمة المضافة بنسبة 50%. تلغي القواعد الانتقالية شرط القيمة وتردُّ قواعد الفصل إلى شرط واحد وهو قاعدة تغيير التعريف فقط (الفصول 74، و75، و78، و79). وتجدر الإشارة إلى أن الفصل 76 (الألومنيوم) يحافظ على الشرط المزدوج المقيّد.

2. تراكم المنشأ و "الفرص الثانية" الأخرى للمطالبة بمنشأ مصري

ملحوظة:



إذا تم الحصول على منتج بالكامل في مصر، يمكن للمصدرين تخطي هذا الفصل. كذلك، إذا كان المنتج مؤهلاً على أنه له منشأ عند تطبيق قواعد المنشأ بموجب الفصل السابق، مرة أخرى، فلا يحتاج المنتجون إلى تطبيق قاعدة التراكم ولا قاعدة السماح ويمكنهم تخطي هذا الفصل أيضاً. بمجرد أن يحقق المنتج حالة المنشأ، لا يمكن أن يفشل مرة أخرى إذا لم تتم معالجته أو مزجه مرة أخرى مع مدخلات مصدر بلد ثالث.

2.1 مبدأ التراكم والاستيعاب (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، الملحق الأول، المادة 3) (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 7)

عانت قواعد المنشأ الخاصة بالاتفاقيات الثنائية القديمة والمعاهدة الأوروبية المتوسطة القديمة جميعها من مشكلة مشتركة، وكان من الصعب الوفاء بقواعد المنشأ - قبل كل شيء بالنسبة للمشغلين في الاقتصادات الصغيرة. قواعد المنشأ التفضيلية قابلة للتطبيق حصرياً في إطار الاتفاقيات المعنية.

أحد الحلول التي قدمتها المعاهدة الأوروبية المتوسطة القديمة للتخفيف من هذا التأثير يسمى "التراكم". التراكم ضروري فقط عندما لا يتمكن المشغل من تلبية قواعد المنشأ المحددة لمنتجه المحدد. وبالتالي يمكن اعتباره حلاً بديلاً

قواعد المنشأ بالمعاهدة الأوروبية المتوسطة القديمة تقدم خيارين للمنتجين والمصدرين المصريين، وهما يسميان "التراكم الثنائي" و"القطري". تقوم القواعد الانتقالية الجديدة بتوسيع المفهوم إلى ما يسمى "تراكم كامل". وبالتالي، من المنطقي شرح جميع الخيارات الثلاثة.

ملحوظة:



إذا كان المنتج مؤهلاً للمنشأ من خلال استيفاء قاعدة المنشأ، فإن المنتج سيصبح ذا منشأ بنسبة 100%، وهو ما يسمى "مبدأ الاستيعاب". من ناحية أخرى، إذا لم يتم استيفاء قواعد المنشأ، فسيكون المنتج غير ذي منشأ بنسبة 100% وأي مادة مضافة من مصر ستفقد أيضاً منشأها. استثناء واحد لهذا المبدأ هو تطبيق "التراكم الكامل"

2.2 التراكم الثنائي

يسمح هذا الشكل من التراكم باستخدام المواد من كل شريك آخر في اتفاقية التجارة الحرة. في حالة مصر والاتحاد الأوروبي، يمكن للمنتج المصري استيراد المواد من الاتحاد الأوروبي، وعند تطبيق قواعد المنشأ، وحسابها في ورقة إنتاجه كمدخلات مصرية. السبب هو أن الاتحاد الأوروبي لن يفرض ضرائب على مواده الخاصة إذا تم استخدامها في الخارج في سياق اتفاقية.

2.3 التراكم القطري

تتميز منطقة المعاهدة الأوروبية المتوسطة بأكثر من 60 اتفاقية تجارة حرة في المنطقة الأوروبية والمتوسطة. مع أو بدون الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، فإن المفهوم الأساسي والحل وراء جميع العلاقات التجارية هو مرة أخرى "التراكم"، وربط جميع الاتفاقيات. ومع ذلك، هناك كلمة تحذير، لتطبيق التراكم، يجب وجود ارتباط اتفاقية التجارة الحرة، وتسمى أيضًا "الهيئة المتغيرة". لسوء الحظ، لا يكون التراكم القطري على مستوى المعاهدة الأوروبية المتوسطة ممكنًا دائمًا، حيث إن بعض الاتفاقيات تكون مفقودة. فيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي أو مع دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، يعطي التراكم القطري مزيدًا من الخيارات للمنتجين المصريين، حيث يمكنهم الحصول على مدخلات لإنتاجهم من شركاء التجارة الحرة الإقليميين الآخرين، أي من الأردن، أو المغرب، أو لبنان، أو تونس التي تقع في مكان أقرب وقد تقدم مدخلات بسعر أفضل. يتيح التراكم القطري للمنتج الذي تم الحصول عليه في مصر التأهل بموجب كل من المعاهدة الأوروبية المتوسطة القديمة وكذلك القواعد الانتقالية الجديدة على أنه منشأ في مصر ويضمن حصوله على حالة تفضيلية عند تصديره نحو أوروبا. وبالتالي، فإن عامل المسافات الطويلة للتجارة بين مصر وأوروبا سيطبق مرة واحدة فقط بدلاً من مرتين.

2.4 التراكم الكامل

كان التراكم الكامل متاحًا فقط في اتفاقيات التجارة الحرة المختارة، أي المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA)، وفي اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي، والمغرب، والجزائر، وتونس. وبالمثل، فقد أقرت اتفاقية التجارة الحرة الأوروبية بالتراكم الكامل لتونس. في إطار ميثاق الاستقرار مع شركاء غرب البلقان (SAP: صربيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وألبانيا، وكوسوفو، ومقدونيا الشمالية)، كما توقع بروتوكول المنشأ نوعًا معينًا من التراكم الكامل.

تقدم القواعد الانتقالية الجديدة المتعلقة بقواعد المنشأ مفهوم التراكم الكامل كخيار مفيد للتكامل الإقليمي لجميع القطاعات، باستثناء المنسوجات والملابس. ومع ذلك، وفقًا لتقدير العلاقات الثنائية المحددة، يمكن للبلدان الإخطار بقبول التراكم الكامل للمنسوجات والملابس أيضًا. تأخذ الصيغة المحددة بعين الاعتبار احتياجات مختلف الأعضاء في الاتفاقية الأوروبية المتوسطة.

التراكم الكامل هو السعي النهائي لتحقيق التكامل الاقتصادي في منطقة التجارة الحرة. يستلزم المنطق تحقيق **أعمق تكامل اقتصادي ممكن لسلاسل القيمة الإقليمية.**

كما أوضحنا سابقًا، يسمح التراكم القطري بالفعل بالتراكم مع المواد صاحبة المنشأ أو مع المنتجات صاحبة المنشأ من البلدان الشريكة. يجب أن تتوافق المواد مع قواعد المنشأ في بلد التصدير، قبل تطبيق التراكم في الدولة التالية لإنتاج سلعة، وقبل تصدير البضائع بموجب ترتيبات تفضيلية.

التراكم الكامل من ناحية أخرى، يخطو خطوة إلى الأمام ويسمح للمواد والمنتجات شبه مكتملة الصنع وخاصة "حالة المنشأ للمنتجات شبه مكتملة الصنع" بين الشركاء التجاريين. وبالتالي، فإن التراكم الكامل يسمح بشحن تلك المواد غير ذات المنشأ أو السلع شبه مكتملة الصنع إلى الشركاء التالي أيضاً، مع الإشارة بشكل محدد إلى أن هذا المنتج يحتوي على بعض المعالجة الإضافية التي يتم إجراؤها هناك. وبالتالي، فإن منتج المادة سيوضح بالتفصيل في إقرار مورد محدد القيمة المضافة هناك، أو العمل، أو المعالجة الأخرى التي قام بها. باعتماد هذه الفكرة، يمكن للمنتج في مصر أن يحقق في النهاية وضع المنشأ للمنتجات المعنية. سيوضح المثال الوارد أدناه التأثير الجيد المحتمل للتراكم الكامل على نطاق أوسع.

لتسهيل تطبيق التراكم الكامل، تقدم القواعد الانتقالية الجديدة إعلاناً مختلفاً للمنشأ، ويسمى "إعلان الموردين" (الملحق الأول، المادة 29). تم استخدام هذا الإعلان منذ سنوات عديدة داخل الاتحاد الأوروبي، للسماح للمنتجين في أحد أعضاء الاتحاد الأوروبي بتأكيد المنشأ لعضو آخر بالاتحاد الأوروبي. إعلان المورد منصوص عليه الآن في القواعد الانتقالية الجديدة. سيخدم إعلان المورد غرض الإعلان عن التصنيع والمعالجة التي حدثت في بلد المادة أو المنتج شبه النهائي ويؤكد محتوى المنشأ المحلي، مما يسمح للمنتج في الدولة التالية بأخذ قواعد المنشأ في الاعتبار والوفاء بها.

وهذا من شأنه أن يساعد على التراكم الكامل ليكون تشغيلياً بدرجة أكبر كما هو الحال حتى الآن، فهو مقيد بالمسافة ومسائل الثقة بين المشغلين. علاوة على ذلك، فإن تخليص البضائع التي تمر بتراكم كامل في البلد التالي معقد إدارياً أيضاً للسلطات المختصة المعنية. من خلال تقديم إعلان الموردين، يمكن حل هذه المشكلات، في الوقت الحالي، يستخدم بعض أعضاء المعاهدة الأوروبية المتوسطة التراكم الكامل في قطاع المنسوجات، وكذلك في قطاع الإلكترونيات والسيارات.



أمثلة:



لنفترض أن مصر تقوم، بجانب إنتاج أجهزة التلفزيون والشاشات، بإنشاء مجموعة قطاع صناعي متخصص في المكونات الإلكترونية، ويقومون بتصنيع لوحات إلكترونية مخصصة لتكبيها في أجهزة التلفزيون والشاشات، التي سيتم شحنها إلى الاتحاد الأوروبي. بسبب التركيز في سلاسل القيمة العالمية، يجب الحصول على الدوائر والمكونات الإلكترونية من الشرق الأقصى. يضيف تجميع الألواح، المراد تركيبها في أجهزة التلفزيون تلك، ما يقرب من 30% من القيمة للوحة الإلكترونية النهائية، مقارنةً بمدخلات الدول الثالثة التي لا تزال تمثل 70% من القيمة. السؤال هو، هل يمكن أن يكون هذا كافيًا لمنح المنشأ؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فكيف يمكنهم الاستمرار في العمل مع المتعاقدين مع الاتحاد الأوروبي؟ الجواب لا، هذا لا يكفي. حتى مع قواعد المنشأ الانتقالية الجديدة، سيحتاج المنتج في منطقة المعاهدة الأوروبية المتوسطة إلى إضافة 50% وليس 30% فقط من قيمة سعر الأعمال السابقة قيمة سعر المصنع للوحة الإلكترونية.

باختصار، لا يضيف تجميع لوحة الدوائر الإلكترونية من المكونات الإلكترونية، والرقائق، واللوحة الإلكترونية الممتازة قيمة كافية لمنح المنشأ في مصر. عندما يتم تصديرها وعندما لا يتحقق المنشأ، لا يمكن للوحات الدوائر، في ظل الظروف العادية، أن تطالب بمنشأ تفضيلي، ومن خلال مبدأ الاستيعاب، سيتم احتساب 100% من قيمة لوحة الإلكترونيات على أنها منشأ بلد ثالث للمنتج في الاتحاد الأوروبي.

من ناحية أخرى، فإن المنتج في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مواجهته لمتطلبات قواعد المنشأ المعمول بها، يطالب بشكل حتمي بالحصول على قدر معين من المدخلات ذات المنشأ. بدون "المساهمة الأصلية" هذه، لم يكن ليحقق منشأ الاتحاد الأوروبي لأجهزة التلفزيون الخاصة به أيضًا. بالنسبة للمنتج في الاتحاد الأوروبي، يعد هذا قرارًا صعبًا، فعدم وجود منشأ يعني عدم التعامل مع مورديه. كما أن عدم وجود منشأ يعني عدم وجود عمل للمورد المصري.

لا يوجد بديل آخر، لا توجد قاعدة تسامح لإنقاذ المنتجين، ولكن مع القواعد الانتقالية الجديدة، هناك تراكم كامل.

لا يسمح التراكم الكامل الآن للمنتج عضو المعاهدة الأوروبية المتوسطة بإرسال منتج ذي منشأ، ولكن من خلال التراكم الكامل، يمكنه إرسال مساهمته ذات المنشأ، مع ذكر أنه قام بتجميع اللوحة الرئيسية لجهاز التلفزيون، وأنه أضاف 30% من القيمة إليها.

سيسمح هذا الإعلان الذي تم تقديمه باعتباره إعلان المورد، للمنتج في الاتحاد الأوروبي بالنظر في نسبة 30% من تكاليف المجلس من مصر، ليتم احتسابها في حساب القيمة المضافة في الاتحاد الأوروبي. يمكن أن تتوافق أجهزة التلفزيون بعد ذلك مع منشأ الاتحاد الأوروبي ويتم تصديرها في المعاهدة الأوروبية المتوسطة على أنها منشأ الاتحاد الأوروبي. كما هو مفصل أكثر، يجب أن يحمل إثبات المنشأ الصادر المؤشرات ذات الصلة.

يوضح هذا المثال الآن أن التراكم الكامل قد يؤثر على البلدان ذات القدرات الإنتاجية المنخفضة والقيمة المضافة المنخفضة. يتمثل الواقع الصناعي في أن منتجي التلفزيون الذين يريدون تصدير أجهزة التلفزيون الخاصة بهم على أنها ذات منشأ، يحتاجون من كل مكون، بالإضافة إلى التجميع الخاص، إلى "المساهمة ذات المنشأ". فهم لا يحتاجون بالضرورة إلى مكون أصلي، ولكن مجرد إضافة في القيمة (أو المعالجة) لإنتاجهم. في حين أن القواعد الانتقالية ستخفض الحد الأقصى للمنتجات ذات المنشأ، يُعد التراكم الكامل خيارًا جذابًا للمنتجين المصريين، نظرًا لأنه سيسمح باستغلال سلاسل القيمة الإقليمية باستثمار أولي أقل وبالتالي، خفض تكلفة الإنتاج.

2.5 "القاعدة المتبقية" في حالة التراكم (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، المادة 3 §3؛ القواعد الانتقالية، المادة 7، 2§)

قد يظل المنتجون المصريون لمجموعة متنوعة من الأجزاء أو المواد قادرين على المطالبة بمنشأ مصري في تطبيق الاتفاقية الأوروبية المتوسطة. في الواقع، المعاهدة الأوروبية المتوسطة القديمة والقواعد الانتقالية الجديدة، تخلقان نوعًا من "القاعدة المتبقية"، لإسناد المنشأ، تم تجميع مواد منشأ مختلفة معًا، ولكن حيث لا يتجاوز العمل في مصر الحد الأدنى من العمليات (أي، تخفيف بسيط للمكونات المختلفة). يمكن المطالبة بمنشأ مصري، إذا كانت القيمة المضافة في مصر أكبر من قيمة المواد المدمجة من كل طرف من أطراف المعاهدة الأوروبية المتوسطة الأخرى. من الواضح، بشكل عام، أن المنتج يجب أن يفي بقاعدة المنشأ ذات الصلة المطبقة على المنتج الذي تم الحصول عليه.

2.6 قاعدة السماح (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة؛ الملحق الأول، المادة 5، 2§) (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 5)

"فرصة ثانية" أخرى لتحقيق حالة منشأ المنتج في مصر تتمثل في "قاعدة التسامح". تغيير البند الجمركي المستندة إلى النظام المنسق، ليست مثالية وفي بعض الأحيان لا يستطيع المنتجون تجنب استخدام المواد المصنفة بالفعل في نفس البند مثل المنتج النهائي. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون بعض قواعد المعالجة صارمة للغاية ويصعب الوفاء بها.

القاعدة تشرح نفسها بنفسها، فهي تقدم تسامحًا في تطبيق قاعدة تغيير البند. تحدد قواعد المنشأ بالمعاهدة الأوروبية المتوسطة التسامح المسموح به عند 10% من سعر تسليم المصنع للمنتج. لا تنطبق قاعدة التسامح على قواعد القيمة المضافة؛ وبالتالي، لا يمكنها تعديل النسبة المئوية الإجمالية لمواد الدولة الثالثة المسموح بها في المنتج. إذا كانت قاعدة المنشأ تسمح بنسبة 40% من المواد غير ذات المنشأ، فلا يمكن رفع هذا الحد. 40% هو الحد الأقصى المسموح به، ويمكن أن يكون أقل ولكن ليس أكثر.

ملحوظة:



ومع ذلك، لا تنطبق قاعدة التسامح العامة على الفصول من 50 إلى 63 من النظام المنسق. بالنسبة لقطاع المنسوجات، تحتوي الملاحظات التمهيدية لقواعد القائمة على مستويات تسامح منفصلة، اعتمادًا على تكوين المواد والمنتجات المعنية. عادة، يتراوح السماح المسموح بها في قطاع المنسوجات بين 4,8 و10% فقط.

ترفع القواعد الانتقالية نسبة التسامح إلى 15%. سيغير أيضًا طريقة حساب السماح المسموح به لمعظم المنتجات الزراعية في الفصول 2 و4 إلى 24 (باستثناء المنتجات السمكية في الفصل 16)، مع التركيز على تسامح قدره 15% من الوزن، بدلاً من القيمة، مقارنة بالوزن الإجمالي للمنتج. سيحتوي الملحق الأول، الملاحظتان 6 و7، من القواعد الانتقالية، المتعلقة بمنتجات المنسوجات، على تسامحات مرتفعة بشكل جيد لخلائط مواد النسيج، وكذلك على أساس النسب المئوية للوزن.

أمثلة:



قواعد المنشأ لأصناف الملابس وإكسسواراتها، غير المحبوكة أو الكروشيه؛ نصها كما يلي (الفصل 62):

النسيج مع التصميم بما في ذلك قطع القماش

أو

التصميم بما في ذلك قطع القماش مسبقًا بالطباعة (كعملية قائمة بذاتها). سيحتاج الخياط في مصر، لإنتاج بدلة رجالية، للحصول على النسيج الأصلي من منطقة الاتفاقية الأوروبية المتوسطة. يمكنه بعد ذلك قص القماش وفقًا لتصميمه وخياطة البدلة معًا. في ظل هذا الافتراض، سيحصل على المنشأ المصري. ومع ذلك، تحتوي البدلات أيضًا على بطانة داخلية، وغالبًا ما يتم استيرادها. يستورد الخياط الخاص بنا البطانة الداخلية من الصين، ومع ذلك، فإن القيمة، مقارنة بالسعر الإجمالي للتصنيع والنسيج الأصلي، هي 5% فقط من القيمة الإجمالية للمنتج. نظرًا لأن البطانة الداخلية مستوردة من الصين، فإنها ستحرم البدلة بأكملها من المنشأ المصري، حيث لا يمكن تجميع البطانة الداخلية (كما هو الحال من الصين) ولا تتوافق مع قواعد المنشأ لدى الاتفاقية الأوروبية المتوسطة. هل تساعد قاعدة التسامح؟

الملاحظة التمهيدية رقم 6 بالمعاهدة الأوروبية المتوسطة القديمة تحتوي على نسبة تسامح تبلغ 8%، وقد تكون بمثابة طوق نجاة للخياط حيث إن البطانة الداخلية الخاصة به لا تمثل سوى 5% من القيمة الإجمالية لبدلته. **الملاحظة التمهيدية رقم 7** بالقواعد الانتقالية الجديدة تحتوي على نفس القاعدة، ولكن مع تسامح محدد بنسبة 15% من سعر تسليم المصنع للمنتج.

لسوء الحظ، قد يلاحظ القارئ الدقيق الكلمات "باستثناء البطانات والحشوات". وهذا يعني أن هذه البدلة تستخدم مواد خاصة بدولة خارجية من الصين لا تستطيع التأهل لتصبح ذات منشأ في مصر. تتمثل إحدى النصائح التي يجب تقديمها في التحقق من منشأ جميع المواد وقواعد المنشأ ذات الصلة مسبقاً. سيتعلم الخياط لدينا في هذا المثال الدرس ويحدد منشأ البطانات الداخلية أيضاً من بلد تابع للاتفاقية الأوروبية المتوسطة.

3. القواعد ذات التأثير غير المباشر على حالة المنشأ ومنح التفضيلات

3.1 العمليات غير الكافية (الحد الأدنى من العمليات) (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة؛ الملحق الأول، المادة 6) (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 6)

ملحوظة:

بالنسبة للمنتجات التي تم الحصول عليها بالكامل في مصر، ليست هناك حاجة للتحقق من هذه القاعدة، حيث إن المنتج الأصلي الذي تم الحصول عليه بالكامل لا يمكن أن يفقد المنشأ على هذا النحو بعد الآن. ومع ذلك، فإن هذه القاعدة ضرورية للتحقق من المنتجات المصنعة التي تدمج مدخلات البلدان الثالثة في تطبيق قواعد القائمة. يرجى ملاحظة أن هذه المقالة تنطبق أيضًا على تراكم المنشأ. لا يمكن أن يمنح تراكم المنشأ، المنشأ المصري إلا إذا تجاوزت عملية الإنتاج في مصر الحد الأدنى من العمليات.



لا يمكن أن تمنح العمليات الدنيا منشأً جديدًا لمادة مستوردة، باستثناء القاعدة المتبقية للتراكم. تشير المقالة الخاصة بالعمل أو المعالجة غير الكافية إلى عمليات بسيطة محددة، ويتم تنفيذها عادةً للحفاظ على المنتجات في حالة جيدة أو لتحسين المظهر. لا تغير القواعد الانتقالية مفهوم الحد الأدنى من العمليات.

3.2 مبدأ الإقليمية (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة؛ الملحق الأول، المادة 11) والمعالجة الخارجية (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 13)

لوفاء بقواعد المنشأ، يجب تنفيذ جميع الأعمال أو المعالجة داخل مصر دون انقطاع. قد تكون هناك ظروف، حيث تتطلب بعض المعالجة المحددة فيها مهارات متوفرة فقط في بلد آخر. وبالتالي، يحدث أن يقوم المنتجون، أثناء خطوات الإنتاج الخاصة بهم، بتعهيد عملية واحدة إلى شركة متخصصة في الخارج. عادة، لا يُسمح بمثل هذه العمليات، طالما لم يكن المنتج قد تم إنشاؤه بالفعل قبل معالجته في الخارج. المادة 11 صارمة نسبيًا، لكنها تسمح، بشكل استثنائي، ببعض المعالجة في الخارج إذا كانت القيمة المضافة لا تزيد عن 10% من القيمة النهائية لسعر تسليم المصنع للسلعة النهائية. سيتم احتساب القيمة المضافة في الخارج كمدخلات من دول ثالثة، في حالة قواعد القيمة المضافة.

لتحديد أراضي مصر، تنطبق المعاهدات الدولية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (اتفاقية الأمم المتحدة لقوانين البحار).

بموجب القاعدة الانتقالية، لا يتغير هذا التسامح ويبلغ 10% من سعر تسليم المصنع للمنتج. ومع ذلك، تسمح القواعد الانتقالية بالمعالجة الخارجية للمنسوجات والملابس أيضًا، طالما أنه تتم مراعاة الحد الأقصى.

3.3 النقل المباشر

3.3.1 النقل المباشر بموجب الاتفاقية الأوروبية المتوسطية القديمة (الاتفاقية الأوروبية المتوسطية؛ الملحق الأول، المادة 12)

المادة 12 لا يزال النقل المباشر لدى الاتفاقية الأوروبية المتوسطية شرطًا للوفاء به بموجب الاتفاقية الأوروبية المتوسطية. القاعدة نفسها صارمة تمامًا ولكنها تحتوي على بعض المرونة إذا كان المسار المبرر تجاريًا لشحن المنتجات مختلفًا عما يسمى بالطريقة "المباشرة". بشكل عام، إذا أكدت جمارك البلد المستورد عدم استيفاء قاعدة النقل المباشر، فقد ترفض المعاملة التفضيلية. وبالتالي، فإن النقل المباشر لا يقل أهمية عن تلبية قواعد المنشأ نفسها وإثبات المنشأ ذي الصلة.

3.3.2 قاعدة النقل بموجب القواعد الانتقالية الجديدة (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 14)

تغير القواعد الانتقالية الجديدة بشكل جذري قاعدة الشحن المباشر الصارمة وسترکز على "عدم التغيير"، وبعبارة أخرى تسمى أيضًا "عدم التلاعب". تريد القاعدة التأكيد، كما في السابق، من أن المنتجات التي تغادر مصر هي نفسها التي ستصل إلى بلد الوجهة وفيه ستتم المطالبة بمعاملة تفضيلية. مع الاعتراف بالممارسات التجارية العالمية، فإن القاعدة تقر بأن الشحنات قد يتم نقلها بشكل غير مباشر، بل ويمكن تقسيمها في الخارج (طالما كانت تحت إشراف الجمارك). في حالة تجزئة الإرسالية، سيتعين على المصدر في مصر التقدم بطلب لإثبات منشأ جديد صادر بأثر رجعي، مع ذكر الكميات الجديدة وبلد الوجهة. يكمن الحل في المادة 21 من القواعد الانتقالية، الفقرة 3 حيث تنص على أنه يُسمح بالإصدار بأثر رجعي لإثبات المنشأ، عندما لم تكن "الوجهة النهائية للمنتجات المعنية معروفة وقت التصدير وتم تحديدها أثناء نقلها أو تخزينها وبعد تقسيم الشحنات المحتمل وفقًا للمادة 14 (3)".

الشرط الرئيسي هو أن يتم تخزين المنتجات أو الشحنات وتقسيم الإرساليات تحت إشراف جمركي في البلد (البلدان) الثالث. في حالة وجود شكوك حول هوية المنتجات، قد يطلب البلد المستورد المزيد من الأدلة، بخلاف وثائق الشحن والاستيراد الحالية. قد يكون هذا تأكيدًا من سلطات الجمارك، يُطلق عليه أيضًا "شهادة عدم التلاعب". هذه الشهادة هي نموذج منصوص عليه في اتفاقية كيو تو المعدلة ويجب أن تكون معروفة جيدًا لجميع أعضاء منطقة الاتفاقية الأوروبية المتوسطية. يمكن أن تكون الأدلة الأخرى عقود بيع أو نقل، أو أدلة أخرى مثل الرقم (الأرقام) التسلسلي على المنتجات أو العبوة.

3.4 استرداد الرسوم الجمركية

3.4.1 إعادة رسوم الاستيراد (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة؛ الملحق الأول، المادتان 14 و35)

لا يمكن للاتحاد الأوروبي وأعضاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، وتركيا، وبعض الشركاء الآخرين في منطقة الاتفاقية الأوروبية المتوسطة منح رد رسوم على الإطلاق. يُنظر إلى رد الرسوم من الناحية القانونية أيضًا على أنه نوع من دعم الصادرات، وبالتالي فهو محظور مسبقًا. تحتوي المادة 14 من الاتفاقية الأوروبية المتوسطة على بعض الاستثناءات من هذا البيان المطلق، مما يسمح ببعض حالات رد الرسوم في ظل ظروف خاصة، ولكن فقط لبلدان محددة. يمكن لرد الرسوم إرجاع كل الجمارك حتى حد 4% من قيمة المواد المستوردة لكل الفصول الصناعية ما عدا المنسوجات. في قسم المنسوجات، الحد الأقصى هو 8%. في حالة الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي من جهة، والجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس، وفلسطين، من جهة أخرى، يُسمح برد الرسوم في التجارة الثنائية البحتة، أي إذا لم يتم تطبيق تراكم قطري ولم تتم إعادة تصدير المنتج من بلد الاستيراد إلى أي من الدول الأخرى في المنطقة.

3.4.2 رد الرسوم بموجب القواعد الانتقالية (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 16)

تم إدخال تحول كبير في التحرر من خلال القواعد الانتقالية. بالنسبة لمعظم فصول النظام المنسق، يُسمح برد الرسوم، وبالتالي لا حاجة لمزيد من التوضيح. تعتبر الميزة لمصر كبيرة، حيث يمكن استرداد الرسوم الجمركية، بشرط أن يتم تصدير المنتج، ودمج مواد من دول ثالثة دفعت رسومًا عند الاستيراد إلى مصر. نظرًا لمخاوف بعض أعضاء الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، سيظل رد الرسوم محظورًا على المنسوجات والملابس من فصول النظام المنسق بداية من 50 إلى 63، وهو أيضًا الهدف الرئيسي للمادة المعنية. وبالتالي، فإن الموقف الموصوف أعلاه، يظل صالحًا لهذا القطاع فقط. ولكن بالإضافة إلى المنسوجات والملابس، هناك خيار لمنح استرداد الرسوم الجمركية في حالة إعلان الطرف من جانب واحد قبول التراكم الكامل في قطاع المنسوجات والملابس.

3.5 الفصل المحاسبي (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، الملحق الأول، المادة 20) (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 12)

يُصدر المنتجون أحيانًا مدخلات متطابقة من بلدان مختلفة. يمكن أن تكون هذه المواد في بعض الأحيان ذات منشأ، وأحيانًا لا تكون كذلك. في ظل الظروف العادية، يجب على المنتجين فصل المواد وفقًا لمنشئها. تدرك الاتفاقية الأوروبية المتوسطة أن فصل المواد هذا مكلف وتقدم حلًا واحدًا وهو الفصل المحاسبي. وهذا يعني، أنه بمجرد موافقة السلطة المختصة، يمكن للمنتجين خلط المواد المتطابقة مادياً في مخزن أو حاوية واحدة. سيحدث فصل المنشأ في نظام المحاسبة فقط. يجب أن تكون المواد ذات المنشأ وغير ذات المنشأ من نفس النوع والجودة التجارية وأن تمتلك كذلك نفس الخصائص التقنية والفيزيائية. وبالتالي، سيتعين على الشركة إثبات أن لديها إدارة فعالة لمخزون المواد المستخدمة في التصنيع. يتعين عليهم أيضًا تطبيق مبادئ المحاسبة الجيدة (GAP)، مثل FIFO (الوارد أولاً يصرف أولاً) أو FILO (الوارد أولاً يُصرف آخرًا).

لا يمكن للشركات تعديل النظام خلال الفترة المحاسبية (عادة سنة تقويمية واحدة) بناءً على رغبتهم الخاصة، ولا يمكنهم القيام بذلك إلا بعد موافقة السلطة المختصة. تريد قاعدة الفصل المحاسبي تسهيل إدارة المخزون ولكن في نفس الوقت تجنب نوع من "التسوق الأصلي"، حيث تقوم الشركات بالتبديل والمبادلة بناءً على احتياجاتها من المدخلات. هذا الأخير ممنوع.

لا تغير القواعد الانتقالية مبدأ الفصل المحاسبي ولكنها تقلل من متطلبات منحه. بموجب القواعد الانتقالية، الشرط الوحيد هو أن تكون المواد قابلة للاستبدال بالفعل. تم إسقاط المتطلبات المتعلقة بالتكلفة.



4. التنفيذ، والإجراءات والمتطلبات الإدارية

4.1 الحصول على إثبات المنشأ (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، الملحق الأول، المادة 15 وما يليها) (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 17 وما يليها)

تحدد الاتفاقية الأوروبية المتوسطة وكذلك القواعد الانتقالية بالتفصيل تخطيط شهادة المنشأ، ولونها، وتنسيقها. تحتوي الشهادة أيضًا على نموذج الطلب المعني. يجب على مقدم الطلب تقديم ليس فقط استمارة الطلب ولكن أيضًا تقديم مبرر للمنشأ المعلن.

4.1.1 شهادة المنشأ أو شهادة الحركة EUR.1 (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة؛ الملحق أ، المادة 16 والملحق IIIA) (القواعد الانتقالية، الملحق A، المادة 17)

MOVEMENT CERTIFICATE			
1. Exporter (Name, full address, country)		EUR. 1 No C See notes overleaf before completing this form	
3. Consignee (Name, full address, country) (Optional)		2. Certificate used in preferential trade between and (Insert appropriate countries, groups of countries or territories)	
6. Transport details (Optional)		4. Country, group of countries or territory in which the products are considered as originating 5. Country, group of countries or territory of destination	
7. Remarks Cumulation applied with (Name of country(s) or territory(s)) No cumulation applied (Insert X in the appropriate box)		8. Item number; Mark and number; Number and kind of packages (1); Description of goods	
9. Gross mass (kg) or other measure litres, m ³ , etc.)		10. Invoice (Optional)	
11. CUSTOMS ENDORSEMENT Declaration certified. Export document (2): Form _____ No. _____ Customs office: _____ Issuing country or territory: _____ Place and date _____ (Signature)		12. DECLARATION BY THE EXPORTER I, the undersigned, declare that the goods described above meet the conditions required for the issue of this certificate. Place and date _____ (Signature)	

BuzafProseas.net © KMI soft

(1) If goods not packed, indicate number of articles or state "in bulk" as appropriate.

(2) Complete only where the regulations of the exporting country require.

في ظل الظروف العادية، عندما يدعي المنتج أو المصدر في مصر ويثبت أنه سيصدر منتجًا أصليًا، فإنه يتقدم بطلب للحصول على شهادة الحركة EUR.1، وهذا يعني أن المنشأ ممنوح لأنه يقوم بتصدير منتج تم الحصول عليه بالكامل أو تم تحويله بشكل كافٍ، بما يتوافق مع قواعد المنشأ الخاصة بالاتفاقية الأوروبية المتوسطة. يجب وضع علامة على الشروط الخاصة على الشهادة نفسها، عادةً في المربع 7 "ملاحظات".

بالنسبة للقواعد الانتقالية، يجب أن تتضمن شهادة الحركة EUR.1 بيانًا باللغة الإنجليزية "القواعد الانتقالية" في المربع 7. هذا البيان له تأثير كبير على قواعد المنشأ المعمول بها وفترة صلاحية شهادة الحركة نفسها.

4.1.2 شهادة المنشأ الأوروبية المتوسطة (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، الملحق الأول، المادة 16 والملحق الثالث III B)

في حالة عدم تطبيق بعض الأطراف في منطقة الاتفاقية الأوروبية المتوسطة بعد، لا تنطبق القواعد الانتقالية، تظل شهادة الحركة الأوروبية المتوسطة خيارًا. ومع ذلك، بموجب القواعد الانتقالية، تجدر الإشارة إلى إلغاء الشهادة الأوروبية المتوسطة.

4.2 رفع الإجراءات الإلكترونية (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 17، الفقرة 3 و4)

لا يمكن إنكار أن الشهادات الإلكترونية أصبحت قضية شائعة. بينما لا يوجد لدى الاتفاقية الأوروبية المتوسطة أي إشارة إلى الشهادة الإلكترونية، تفتح قواعد المنشأ الانتقالية الباب أمام التجارة اللورقية بطرق مختلفة. في الواقع، تسمح المادة 17 بمنح شهادة منشأ إلكترونية، وعلى الجانب الآخر، قد يصبح الإعلان الذاتي هو المعيار. يعني الإعلان الذاتي أن القواعد الانتقالية ستوفر خيار إدخال نظام تسجيل إلكتروني مماثل "REX" في الاتفاقية الأوروبية المتوسطة والسماح للمصدرين المصريين بإصدار "بيانات المنشأ". مخطط المصدر المسجل (REX) يأتي من التنفيذ الناجح لمثل هذا النظام من جانب الاتحاد الأوروبي في نظام التفضيلات المعمم (GSP) لصالح البلدان النامية. في القواعد الانتقالية، لا يحتوي النظام الشبيه بنظام "REX" على مزيد من التفاصيل حتى الآن، ويجب التذكير أيضًا بأن نظام الاتفاقية الأوروبية المتوسطة القديمة وكذلك نظام القواعد الانتقالية الجديد قد توقعا بالفعل نظام المصدرين المعتمدين، الذي يصدر "إقرارات الفواتير" وفي المستقبل "إقرارات المنشأ". كما قيل، فإن الشهادة الذاتية هي أسهل طريقة لتجنب الشهادة الورقية. علاوة على ذلك، والأهم من ذلك، القواعد الانتقالية الجديدة يُحتفظ بها كبديل لشهادة الحركة EUR.1.. لذلك، القواعد الانتقالية، المادة 17، 48 تحدد الخيار، أن البلدان قد تتبنى أنظمة إصدار، وإرسال، وقبول إثباتات المنشأ (الشهادات وإعلانات المنشأ) إلكترونيًا.

4.3 إقرار الموردين (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 29)

كما تم وصفه باختصار تحت العنوان حول التراكم الكامل، فإن نقل المعلومات من الشركة المصنعة لبلد ما إلى المنتج التالي في الخارج أثبت أنه يمثل تحديًا في الاتفاقيات القليلة التي عرفت التراكم الكامل بالفعل. لهذا الغرض، أوصى الاتحاد الأوروبي بإدخال ممارسة تم استخدامها منذ فترة طويلة في التجارة داخل الاتحاد الأوروبي، لتأكيد منشأ المنتجات داخل الاتحاد الأوروبي (مثل الاتحاد الجمركي)، في شكل إعلانات المورد. يجب أن يكون إعلان المورد بمثابة دليل على العمل أو المعالجة التي تم إجراؤها في الطرف الذي تم فيه التصنيع الوسيط وحيث يتم الاحتجاج بالتراكم الكامل لإصدار دليل على المنشأ. يجب إنشاء إقرار المورد بالإضافة إلى الفاتورة، أو إشعار التسليم، أو أي مستند تجاري آخر، ووصف البضائع المعنية بتفاصيل كافية لتمكين التعرف عليها.

عندما يقوم المورد بانتظام بتزويد عميل معين بالسلع التي من المتوقع أن تظل عملية التشغيل أو المعالجة لها ثابتة لفترة من الوقت، يجوز له تقديم إقرار مورد واحد لتغطية الشحنات اللاحقة لتلك البضائع ("إعلان المورد طويل الأجل"). قد يكون إعلان المورد طويل الأجل ساريًا في العادة لمدة تصل إلى عامين من تاريخ إصدار الإعلان.

4.4 السلطات المختصة والتعاون (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، الملحق الأول، المادة 31 وما يليها) (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 31 وما يليها)

لا تغير القواعد الانتقالية كيفية تبادل السلطات المختصة للمعلومات والتعاون. مثل هذا التعاون الجيد ليس مهمًا للتحقق، والتحقق اللاحق، وتبادل أفضل الممارسات فحسب، ولكن أيضًا في حالة التصديق الإلكتروني وتبادل البيانات ذات الصلة.

4.5 الحصول على إثبات منشأ آخر (الإقرار الذاتي) (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة؛ الملحق الأول، المادة 21) (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادتان 18 و 27)

تقدم الاتفاقية الأوروبية المتوسطة تسهيلًا، وهو إعلان فاتورة للشحنات التي تقل عن حد 6,000 يورو أو، في حالة مصر، 111,561 جنيهًا مصريًا (اعتبارًا من الأول من يناير 2021؛ قد يتغير حد القيمة على أساس سنوي). أقل من هذا الحد، لا يلزم وجود شهادة منشأ أو وجود موافقة من السلطات المختصة، ويمكن للمصدر إضافة إعلان محدد على فاتورته أو مستند تجاري آخر. في حالة التراكم، يجب الإشارة إلى التراكم في الإعلان أيضًا. يُقصد بتقديم إثباتات المنشأ إلى سلطات الجمارك للطرف المستورد (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة؛ الملحق الأول، المادة 24) (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 25).

إنه ليس تغييرًا في الجوهر، ولكن القواعد الانتقالية ستسمي إقرارات الفاتورة باسم "بيانات المنشأ". يجب على المصدرين اتباع الصياغة الدقيقة على النحو المنصوص عليه في القواعد الانتقالية الجديدة لتجنب مشاكل القبول في البلد المستورد. لا يُطلب إثبات منشأ في حالة المنتجات التي تشكل جزءًا من الأمتعة الشخصية للمسافرين، بقيمة تصل إلى 1,200 يورو - بالإضافة إلى الطرود الصغيرة في حركة البريد، ولكن فقط إذا تم إرسالها كحزم صغيرة من أشخاص عاديين إلى أشخاص عاديين، بقيمة تصل إلى 500 يورو.

4.6 المصدرون المعتمدون (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، الملحق الأول، المادة 22) (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 19)

بالنسبة للمبالغ التي تزيد عن 6,000 يورو، قد تصرح السلطة المختصة في البلد المصدر للمصدرين بإصدار إقرارات الفواتير. في القواعد الانتقالية الجديدة، يتغير المصطلح، ويسمى هذا الإعلان "إعلان المنشأ". تؤدي عملية الموافقة إلى وضع "المصدر المعتمد" مع إصدار رقم التسجيل. حالة المصدر المعتمد صالحة حتى إبطالها. يعتمد هذا المفهوم على "فحص" حالة ما قبل التصدير للمصدر بدلاً من البضائع. يجب أن تقتنع السلطات المختصة والجمارك بأن المصدر موثوق به، وأن السجلات، والملفات، وإثباتات المنشأ للمدخلات، وعمليات التصنيع، وما إلى ذلك ستمكّن السلطات المختصة من إثبات صحة إقرارات الفواتير الصادرة سابقًا بشكل كامل. ستراقب السلطات المختصة الاستخدام الصحيح للترخيص من خلال عمليات التحقق الاستباقية (العمق ومعدل التكرار القائم على المخاطر) والتحقق التفاعلي (حسب طلب السلطات المختصة في البلد الشريك المستورد).

4.7 المبالغ معبر عنها باليورو (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، الملحق الأول، المادة 30) (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 30)

في حين يتم التعبير عن جميع المبالغ في الاتفاقية الأوروبية المتوسطة والقواعد الانتقالية بعملة اليورو، فمن المتوقع وجود آلية تحويل، لضمان أن أعضاء الاتفاقية الأوروبية المتوسطة يمكنهم نشر أسعارهم بالعملة المحلية. تقوم السلطات المختصة بإبلاغ المبلغ المحول إلى مفوضية الاتحاد الأوروبي التي ستقوم من جانبها بجمع ونشر المعلومات ذات الصلة، عادة على أساس سنوي.

4.8 الأخطاء، والتناقضات، والحذف (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة؛ الملحق الأول، المادة 29) (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادة 28)

يجب ألا تؤدي الاختلافات الصغيرة والأخطاء إلى رفض شهادة المنشأ في البلد التالي، إذا كان الخطأ لا يؤثر على أصل المنتج أو يثير الشكوك حول صحة المعلومات المقدمة.

ومع ذلك، فإن الأفضل هو تجنب الأخطاء. بالنسبة للمصدرين في مصر، من الضروري التأكد من استخدامهم لشهادة الحركة الصحيحة EUR.1 مع "القواعد الانتقالية" المذكورة في المربع 7، أو بيان المنشأ المعني.

4.9 الصلاحية والحفظ (الاتفاقية الأوروبية المتوسطة، الملحق الأول، المادة 23) (القواعد الانتقالية، الملحق أ، المادتان 23 و31، الفقرة 4)

بموجب الاتفاقية الأوروبية المتوسطة القديمة، فإن إثبات المنشأ (وبالتالي، ينطبق على شهادات الحركة EUR.1، والاتفاقية الأوروبية المتوسطة، وكذلك على إعلانات الفواتير) صالح لمدة أربعة أشهر من تاريخ الإصدار في الشرك المصدرة للاتفاقية الأوروبية المتوسطة. في حالة وجود نسخة مكررة، تأخذ النسخة المكررة التاريخ والصلاحية من شهادة المنشأ الأصلية، وبالتالي، لا يمكن تمديد فترة الصلاحية للنسخة.

ضمن القواعد الانتقالية الجديدة، يتم تمديد الصلاحية لمدة عشرة أشهر، مع مراعاة احتياجات السلاسل اللوجستية.

يجب الاحتفاظ بجميع إثباتات المنشأ والمستندات الداعمة لمدة 3 سنوات.



5. المؤسسات

5.1 الوحدة الفنية بأكادير (ATU)

<http://www.agadiragreement.org/Pages/viewpage.aspx?pageID=188> ↗

<http://www.agadiragreement.org/Pages/viewpage.aspx?pageID=165> (english) ↗

5.2 مؤسسات مفيدة في الخارج

غالبًا ما يتوفر في بلد الوجهة الكثير من المعلومات، غالبًا عبر الإنترنت ومعظمها باللغات الوطنية وبعضها باللغة الإنجليزية. لا يمكن أن تكون المعلومات من الحكومة فقط ولكن أيضًا من معاهد البحوث، أو المنظمات العامة والخاصة، أو غرف الصناعة والتجارة، إلخ.

5.2.1 قاعدة بيانات الوصول إلى الأسواق في الاتحاد الأوروبي

Access2Markets هي البوابة الجديدة للمصدرين والمستوردين في الاتحاد الأوروبي للعثور على معلومات مفصلة عن:

- التعريفات
- قواعد المنشأ
- الضرائب والرسوم الإضافية
- إجراءات الاستيراد والشكليات
- متطلبات المنتج
- الحواجز الجمركية
- إحصاءات تدفق التجارة
- تتضمن قاعدة بيانات الوصول إلى السوق أيضًا مساعد أصل يسمى "ROSA"، التقييم الذاتي لقواعد المنشأ. حلت قاعدة البيانات هذه أيضًا محل مكتب المساعدة التجارية السابق للاتحاد الأوروبي.

<https://trade.ec.europa.eu/access-to-markets/en/content/welcome-access2markets-market-access-database-users>

The screenshot shows the Access2Markets website interface. At the top, there is the European Commission logo and a search bar. Below that, the 'DG TRADE' header is visible. The main navigation bar includes 'Home', 'Goods', 'Services', 'Investment', 'Markets', 'Toolbox', and 'Contact'. A 'My Trade Assistant' button is also present. The central section features a search form with fields for 'Product name or HS code', 'Country from', and 'Country to', along with a 'Search' button. Below the search form, there is a section titled 'Exporting from the EU, importing into the EU - all you need to know' which lists product-by-product information on tariffs & taxes, rules of origin, product requirements, customs procedures, trade barriers, and statistics. A video player is also visible, and the footer contains icons for 'Rules of origin', 'Trade agreements', 'Statistics', 'Company stories', and 'Focus on SMEs'.

5.2.2 بوابة المعلومات والترويج للاستيراد الهولندية

<https://www.cbi.eu/market-information> 

تقدم الصفحة الرئيسية لمؤسسة CBI مجموعة متنوعة من المعلومات للمصدرين في الخارج. وتحتوي على العديد من دراسات السوق والمعلومات. في النهاية، هي مكتب المساعدة المتاح الأكثر اكتمالاً.

5.2.3 كتيبات الاتحاد الأوروبي

يحتفظ EU DG TAXUD بكتيب خاص به عبر الإنترنت، وهو أيضًا دليل جيد لقواعد المنشأ بالاتفاقية الأوروبية المتوسطة لدى الاتحاد الأوروبي. يمكن الوصول إليه هنا:

[http://ec.europa.eu/taxation_customs/sites/taxation/files/resources/documents/
customs/customs_duties/rules_origin/preferential/handbook_en.pdf](http://ec.europa.eu/taxation_customs/sites/taxation/files/resources/documents/customs/customs_duties/rules_origin/preferential/handbook_en.pdf) 

وهو متوفر باللغة الإنجليزية فقط.

5.2.4 مركز التجارة الدولية (ITC)، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الجمارك العالمية

<https://findrulesoforigin.org/home>

أنشأ مركز التجارة الدولية، بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية، أداة للعثور على جميع المعلومات المتاحة عن قواعد المنشأ في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، يرجى ملاحظة أن جميع المراجع والمعلومات ليست ملزمة قانونًا.

The screenshot displays the 'RULES OF ORIGIN FACILITATOR' website. The header includes logos for ITC, WTO OMC, and UNCTAD, along with the tagline 'Your gateway to trade agreements' and language options (EN, FR, ES). The main navigation bar contains 'Home', 'Agreements', 'Help', 'About Us', and 'ITC Tools'. The central content area is titled 'What are you exporting?' and features a search form with the following fields: 'EXPORT FROM' (1 selected), 'IMPORT TO' (Select country), and 'PRODUCT NAME OR HS CODE'. A globe on the right highlights Egypt with a tooltip showing 'EGYPT', 'Agreements as Exporter: 29', 'Agreements as Importer: 20', and 'Latest Tariff: 2019'. Below the search form are six icons representing different user queries: 'What are free trade agreements?', 'What are rules of origin?', 'How to use this site?', 'What should', 'What should', and 'What is an HS'. A 'Grow your exports by using trade agreements' section is also visible on the right.

5.2.5 منظمة الجمارك العالمية

ساهمت منظمة الجمارك العالمية بشكل كبير في محاولة التعرف على حالة قواعد المنشأ غير التفضيلية والتفضيلية. من ناحية، تضمنت اتفاقية كيوتو الموقرة بالفعل منذ عام 1973 قواعد منشأ غير تفضيلية في الملحق د، بينما تم نقل القليل فقط إلى اتفاقية كيوتو المعدلة حيث كانت منظمة التجارة العالمية تحاول إنشاء قواعد منشأ غير تفضيلية ومنسقة. لم يتضح بعد، مقدار المعلومات الأساسية التي ستضاف إلى المراجعة الحالية والجارية لاتفاقية كيوتو.

<http://www.wcoomd.org/en/topics/origin/instrument-and-tools.aspx>

The screenshot displays the website of the World Customs Organization (WCO). The header includes the organization's name in English and French, a language selector set to English, and links for Sitemap, Contact Us, RSS feeds, and FAQ. A search bar is also present. The navigation menu includes options for Home, About Us, Media, Online Services, Topics, and Events, along with a Sign In button. The main content area is titled 'INSTRUMENTS AND TOOLS' and features a large banner with a barcode. Below the banner, there is a breadcrumb trail: 'You are here: World Customs Organization • Topics • Origin • Instruments and Tools'. The left sidebar contains a list of topics, with 'Instruments and Tools' selected. The main content area includes a section for 'Instruments and Tools' with a sub-section for 'New training opportunity for the private sector' featuring a 'Join the online Rules of Origin course now!' button. Below this is a 'Reference material' section with a list of documents for download, including 'WCO Origin Compendium | pdf | 2.9 Mb' and 'Comparative Study on Preferential Rules of Origin (Version 2017) | pdf | 5.23 Mb'.

5.2.6 غرف الصناعة والتجارة بالخارج

قد يفكر المصدرون كثيرون عمليات التصدير من مصر أيضًا في الانضمام إلى غرفة الصناعة والتجارة في الخارج. إحدى الأمثلة البارزة على التنظيم المفيد هي غرفة التجارة والصناعة العربية السويسرية، التي تهدف إلى مساعدة العلاقات الثنائية بين سويسرا والدول العربية، بما في ذلك مصر.

<https://www.casci.ch/arb-home>

CASCI
ARAB-SWISS CHAMBER OF COMMERCE AND INDUSTRY
الغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة

Connexion / Insc... **NEWS / الأخبار**

HOME MEMBERSHIP SERVICES ACTIVITIES GALLERY

Welcome to the CASCI

The vital trade link for doing business between Switzerland and the Arab World.

The Arab-Swiss Chamber of Commerce and Industry (CASCI) was created in 1974. According to the Statutes, the Chamber is a non-profit organisation, established to promote the economic and cultural relations between Switzerland and the Arab Countries members of the League of Arab States:

Algeria, Bahrain, Comoros Islands, Djibouti, Egypt, Iraq, Jordan, Kuwait, Lebanon, Libya, Mauritania, Morocco, Oman, Palestine, Qatar, Saudi Arabia, Somalia, Sudan, Syria, Tunisia, United Arab Emirates and Yemen.

Executive bureau	In the press	Contact
The Arab world	Switzerland	Usefull Links

The Chamber's objectives

The objectives of the Chamber are to promote and expand relations between Switzerland and the Arab Countries, members of the League of Arab States, and particularly:

- To co-ordinate, develop and facilitate the commercial, industrial, and financial relations between Switzerland and the Arab Countries, in both ways, by making known on a reciprocal basis their economic potentialities;
- To improve and extend opportunities for industrial and technical co-operation between Switzerland and the Arab Countries, in close collaboration with private or public organizations with similar objectives;
- To encourage the transfer of technology, professional training and the creation of joint ventures in industry and agriculture;
- To provide information and advice, at the request of the members;
- To offer on request its good offices in case of dispute;
- To supply information, with the help of competent authorities, about touristic, cultural, scientific and artistic potentialities in Switzerland and the Arab Countries;
- To endorse visas on commercial and other documents.

وبالمثل، توجد أيضًا غرف ثنائية أخرى، كعنوان لمثال:

<https://www.ablcc.org> (الغرفة التجارية العربية البلجيكية لوكسمبورغ)

<http://www.bachamber.eu>

6. مزيد من المساعدة والتوجيه

6.1 معلومات المنشأ الملزمة (BOI)

إذا استمرت الشكوك حول تحديد المنشأ الصحيح لمنتج معين، فيمكن تصور ما يسمى بقرار معلومات المنشأ الملزمة (BOI). يمكن الحصول على معلومات المنشأ الملزمة من إدارة الجمارك في الدولة العضو بالاتحاد الأوروبي حيث سيتم استخدام المعلومات (بلد الاستيراد المستقبلي). وهي ملزمة وصالحة لمدة ثلاث سنوات. يمكن الحصول عليها من جانب المستورد في الاتحاد الأوروبي ولكن أيضًا عن طريق المصدر في مصر نفسه. يفترض الخيار الأول أن هناك ثقة معينة بين المصدر والمستورد حيث يمكن تبادل بيانات الإنتاج الحساسة أو حسابات التكلفة. في حالة استمرار المصدر المصري بنفسه، يجب استخدام لغة رسمية في الاتحاد الأوروبي. معلومات المنشأ الملزمة صالحة لمدة 3 سنوات ولكن قد يتم إلغاؤها إذا تبين أنها تستند إلى معلومات مقدمة خاطئة أو غير كاملة. قد يؤدي أي تغيير في القانون أيضًا إلى إلغاء معلومات المنشأ الملزمة. تم نشر قائمة بالسلطات المسؤولة عن إصدار معلومات المنشأ الملزمة في الاتحاد الأوروبي في OJ C29 بتاريخ 28.01.2017، ص. 19.

في حالة بلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، يجب الحصول على معلومات المنشأ في مصر بشكل أساسي، وهذا يعني أن المصدرين المقيمين في مصر يجب أن يسألوا السلطات المختصة عن جميع مسائل المنشأ بدلاً من البلد المستورد.

6.2 معلومات التعريف الملزمة الإلكترونية (EBTI)

6.2.1 جمارك مصر

الآن، تصدر الجمارك المصرية فقط معلومات التعريف الجمركية غير الملزمة، ومع ذلك، بمجرد تعديل قانون الجمارك، يمكن للجمارك إطلاق معلومات التعريف الملزمة في المستقبل القريب.

6.2.2 سلطات الجمارك في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

يمكن لأي شخص لديه مصلحة محددة أن يطلب من الدولة المستوردة (وبالتالي، أي دولة عضوة في الاتحاد الأوروبي وليست مفوضية الاتحاد الأوروبي) الحصول على معلومات تعريفية ملزمة، باستخدام نظام التقديم عبر الإنترنت لمعلومات التعريفية الملزمة. قبل ذلك، كان لدى المشغل بعض الخطوات الإدارية للوفاء بها، وبالتالي، بالنسبة للمصدرين المصريين، ليس من السهل الوصول إلى نظام معلومات التعريفية الملزمة الإلكترونية عبر الإنترنت.

https://ec.europa.eu/taxation_customs/business/calculation-customs-duties/what-is-common-customs-tariff/binding-tariff-information-bti-apply_en

The screenshot shows the 'Apply for a BTI decision' page on the European Commission website. The page is in English and features a navigation menu with options like Home, Business, Citizens, Customs, Taxation, Online services, and About. The main content area is titled 'Apply for a BTI decision' and includes a 'PAGE CONTENTS' sidebar with links to 'Before applying', 'Steps to follow', and 'Related links'. The 'Before applying' section explains that users can contact customs authorities for general information. The 'Steps to follow' section lists three steps: reading general information, connecting to the electronic Trader Portal, and filling in a BTI application form. The 'Important requirements' section lists four key points: applying only for import/export transactions, making separate applications for each product type, providing detailed descriptions with images or samples, and ensuring accurate and complete information.

يُنصح بذلك، إذا كان تصنيف التعريفية غير واضح ولكن يلزم اتخاذ قرار بشأن تطبيق قواعد المنشأ بشكل صحيح، أو للعثور على ضريبة الدولة الأولى بالرعاية المطبقة. تسجل جمارك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضًا كل قرار في نظام عبر الإنترنت وقد وصل بالفعل إلى أكثر من مليون إدخال. المحتوى غير السري متاح عبر الإنترنت على:

https://ec.europa.eu/taxation_customs/dds2/ebti/ebti_home.jsp?Lang=en

